

تفسير البحر المحيط

@ 421 @ الأخفش : تأمروني ملغاة ، وعنه أيضاً : أغير نصب بتأمروني لا بأعبد ، لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها ، إذ الموصول منه حذف ورفع ، كما في قوله : .
ألا أيها ذا الزاجري احضر الوغى .
والصلة مع الموصول في موضع النصب بدلاً منه ، أي أغير ا [تأمروني عبادته ؟ والمعنى :
تأمروني بعبادة غير ا [؟ وقال الزمخشري : أو ينصب بما يدل عليه جملة قوله : {
تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ } ، لأنه في معنى تعبدون وتقولون لي : اعبد ، وأغير ا [تقولون
لي اعبد ، فكذلك أغير ا [تقولون لي أن اعبد ، وأغير ا [تأمروني أن أعبد . والدليل
على صحة هذا الوجه قراءات من قرأ أعبد بالنصب ، يعني : بنصب الدال بإضمار أن . وقرأ
الجمهور : تأمروني ، بإدغام النون في نون الوقاية وسكون الياء ؛ وفتحها ابن كثير .
وقرأ ابن عامر : تأمرني ، بنونين على الأصل ؛ ونافع : تأمرني ، بنون واحدة مكسورة وفتح
الياء . قال ابن عطية : وهذا على حذف النون الواحدة ، وهي الموطئة لياء المتكلم ، ولا
يجوز حذف النون الأولى ، وهو لحن ، لأنها علامة رفع الفعل . انتهى . وفي المسألة خلاف ،
منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، ومنهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن ، لأن
التركيب متفق عليه ، والخلاف جرى في أيهما حذف ، واختار أنها نون الرفع . .
ولما كان الأمر بعبادة غير ا [لا يصدر إلا من غبي جاهل ، نادهم بالوصف المقتضي ذلك فقال
: { أَيْيُّهَا الَّذِينَ هَلْ يُؤْمِنُونَ } . ولما كان الإشراك مستحيلاً على من عصمه ا [، وجب تأويل
قوله : { لَئِنْ أَشْرَكَكَ } أيها السامع ، ومضى الخطاب على هذا التأويل . ويدل على
هذا التأويل أنه ليس براجع الخطاب للرسول ، إفراداً لخطاب في { لَئِنْ أَشْرَكَكَ } ،
إذ لو كان هو المخاطب ، لكان التركيب : لئن أشركتما ، فيشمل ضمير هو ضمير الذين من
قبله ، ويغلب الخطاب . وقال الزمخشري : فإن قلت : المومئ إليهم جماعة ، فكيف قال :
{ لَئِنْ أَشْرَكَكَ } على التوحيد ؟ قلت معناه : لئن أوحى إليك ، { لَئِنْ أَشْرَكَكَ }
لَيَحْذِطَنَّ عَمَلُكَ * وَإِلَى الَّذِينَ مِّنْ قَبْلِكَ * مَّثْلِهِ } ، وأوحى إليك
وإلى كل واحد منهم { لَئِنْ أَشْرَكَكَ } ، كما تقول : كسانا حلة ، أي كل واحد منا .
فإن قلت : كيف يصح هذا الكلام مع علم ا [تعالى أن رسله لا يشركون ولا يحبط أعمالهم ؟ قلت
: هو على سبيل الفرض والمحالات يصح فرضها ثم ذكر كلاماً يوقف عليه في كتابه . ويستدل
بهذه الآية على حبوط عمل المرتد من صلاة وغيرها . وأوحى : مبني للمفعول ، ويظهر أن الوحي
هو هذه الجملة : من قوله : { لَئِنْ أَشْرَكَكَ * وَإِلَى الَّذِينَ مِّنْ قَبْلِكَ * مَّثْلِهِ } وهذا

لا يجوز على مذهب البصريين ، لأن الجمل لا تكون فاعلة ، فلا تقوم مقام الفاعل . وقال مقاتل : أوحى إليك بالتوحيد ، والتوحيد محذوف . ثم قال : { لَدَيْنَا شَرَكٌ تَلَيْحٌ يَطْنُ } : { لَدَيْنَا شَرَكٌ تَلَيْحٌ يَطْنُ } ، والخطاب للنبي عليه السلام خاصة . انتهى . فيكون الذي أقيم مقام الفاعل هو الجار والمجرور ، وهو إليك ، وبالتوحيد فضلة يجوز حذفها لدلالة ما قبلها عليها . وقرأ الجمهور : { لَدَيْكَ يَطْنُ } مبنياً للفاعل ، { عَمَلُكَ } : رفع به . وقرء : ليحطن بالياء ، من أحبط عمله بالنصب ، أي ليحطن إلى عملك ، أو الإشارك عملك . وقرء بالنون أي : لنحطن عملك بالنصب ، والجلالة منصوبة بقوله : فاعبد على حد قولهم : زيد فاضرب ، وله تقرير في النحو وكيف دخلت هذه الفاء . وقال الفراء : إن شئت نصبه بفعل مضمر قبله ، كأنه يقدر : اعبدا فاعبده . .

وقال الزمخشري : { بَلِّ اللّٰهَ فَعَابِدُوْهُ } ، لما أمروه به من استلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته ، بل إن كنت عاقلاً فاعبدا ، فحذف الشرط وجعل تقدم المفعول عوضاً منه . انتهى . ولا يكون تقدم المفعول عوضاً من الشرط لجواز أن يجيء : زيد فعمرأً اضرب . فلو كان عوضاً ، لم يجز الجمع بينهما . { وَكَُنْ مِّنَ الشَّاكِرِيْنَ } لأنعمه التي أعظمها الهداية لدين الله . وقرأ عيسى : بل الله بالرفع ، والجمهور : بالنصب . { وَمَا قَدَرُواْ اللّٰهَ حَقَّ قَدْرِهِ } : أي ما عرفوه حق معرفته ، وما قدروه في أنفسهم حق تقديره ، إذ أشركوا معه غيره ، وساووا بينه وبين الحجر والخشب في العبادة . وقرأ الأعمش : حق قدره بفتح الدال ؛ وقرأ الحسن ، وعيسى ، وأبو نوفل ،